ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية وأثره على مبدأ الشفافية

م. احمد عريبي فدعم

الجامعة العراقية – كلية الاداب

Ar00964@gmail.com

Digital Transformation in Iraqi Public Administration and Its Impact on the Principle of Transparency

تاريخ استلام البحث: 4 / 11 / 2025 تاريخ قبول البحث: 15 / 1 / 2026

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

إن التحول الرقمي هو عملية استراتيجية شاملة تدمج التقنيات الحديثة (الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، تحليل البيانات الكبيرة، البلوك تشين) في العمليات الإدارية لرفع الكفاءة، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات العامة. وفي هذه الدراسة نستعرض التطور التاريخي للتحول الرقمي في العراق منذ بدايات ظهوره ما بعد 2003، مع تسارع ملحوظ في السنوات الأخيرة مدعوماً بإرادة سياسية قوية، وإصدار تشريعات داعمة مثل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 وتعليماته التنفيذية، إلى جانب خطط استراتيجية لتعزيز الدفع الإلكتروني والأمن السيبراني. يبرز البحث الإطار القانوني والمؤسسي كأساس للعملية، ثم ينتقل إلى تحليل تأثير التحول على الشفافية كركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة. ويناقش الآليات التقنية المعززة للشفافية (الحكومة الإلكترونية وأتمتة الإجراءات، والتوقيع الإلكتروني، والبيانات المفتوحة والمشاركة الرقمية، والتقنيات الناشئة كالذكاء الاصطناعي والبلوك تشين)، والتي تقلل التدخل البشري، تمكن التتبع الآلي، وتدعم نشر المعلومات بشكل مفتوح وقابل للتدقيق، مما يعزز المساءلة ويحد من فرص الفساد. وفي المقابل، يُسلط الضوء على التحديات البنيوية والتقنية (ضعف البنية التحتية الرقمية، انقطاع الكهرباء، الفجوة الرقمية، التهديدات السيبرانية، نقص الإطار التشريعي الشامل لحماية البيانات)، إلى جانب التحديات البشرية والثقافية (نقص المهارات الرقمية لدى غالبية الكوادر والمواطنين، ومقاومة التغيير بسبب الخشية من فقدان السيطرة، وضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية). ويخلص البحث إلى أن التحول الرقمي يُشكل نقلة نوعية إيجابية نحو تعزيز الشفافية والحد من الفساد، لكنه يظل محدود التأثير الكامل بسبب هذه العقبات المترابطة. ويقترح توصيات عملية تشمل تعزيز الاستثمار في البنية التحتية، وبرامج تدريب مكثفة، واستكمال التشريعات لحماية الخصوصية، وتحسين التنسيق المؤسسي، ودمج التقنيات الناشئة في آليات التدقيق، لتحقيق حوكمة رقمية فعالة تدعم أهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الإدارة العامة العراقية، الشفافية، الحكومة الإلكترونية

ISSN: 2392- 5418 **e-ISSN:** 2520- 7423 **DOI:**10.59799/SQZH5356

Abstract:

This research examines digital transformation as a comprehensive strategic process that integrates advanced technologies—such as Artificial Intelligence (AI), cloud computing, big data analytics, and blockchain—into Iraqi public administration to enhance operational efficiency, reduce costs, and elevate the quality of public services. Tracing the historical evolution of this transition post-2003, the study highlights a significant recent acceleration propelled by political will and critical legislation, notably the Electronic Signature and Transactions Law No. 78 of 2012, alongside strategic frameworks for electronic payments and cybersecurity. By establishing the legal and institutional infrastructure as a baseline, the paper analyzes how digital transformation serves as a catalyst for transparency, a fundamental pillar of good governance. It evaluates mechanisms such as e-government, process automation, and open data, which collectively minimize human intervention and enable automated, auditable tracking to strengthen accountability and curb corruption. Despite this potential, the study identifies formidable structural, technical, and human obstacles—ranging from weak infrastructure and cyber threats to a lack of digital literacy and institutional resistance. The research concludes that while digital transformation offers a qualitative shift toward transparency, its efficacy is contingent upon systemic reforms. Recommendations include intensifying infrastructure investment, finalizing data protection laws, and integrating emerging technologies into oversight mechanisms to achieve sustainable digital governance.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

في عصر الثورة الرقمية الذي يشهد تحولات جذرية في كافة مجالات الحياة، يبرز التحول الرقمي كأحد أبرز الظواهر التي تعيد تشكيل الإدارة العامة في الدول المعاصرة. ويُعرف التحول الرقمي بأنه عملية استراتيجية شاملة لدمج التقنيات الرقمية، مثل الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الكبيرة، والبلوك تشين، في العمليات الإدارية لتحقيق كفاءة أعلى، وتقليل التكاليف، وتحسين جودة الخدمات العامة. هذا التحول لم يعد خياراً بل ضرورة، خاصة في دول نامية مثل العراق، التي تواجهه تحديات بنيوية متراكمة ناتجة عن سنوات من النزاعات، والفساد الإداري، والبيروقراطية التقليدية. وقد بدأت بوادر التحول الرقمي في العراق بعد سقوط النظام السابق عام 2003، مع إعادة بناء البنية التحتية الاتصالية، وتسارعت خطواته منذ عام 2021 مع إطلاق بوابة "أور" الإلكترونية ومنصة "توقيعك" الوطنية، وإلزامية المدفوعات الحكومية الإلكترونية بحلول 2025. هذه الجهود ساهمت في رفع نسبة التحول الرقمي في الوزارات، وتبادل الوثائق إلكترونياً، مما يعكس إرادة سياسية لمواكبة التطورات العالمية. ومع ذلك، يرتبط التحول الرقمي ارتباطاً وثيقاً بمبدأ الشفافية، الذي يُعد ركيزة أساسية للحوكمة الرشيدة، إذ يضمن إتاحة المعلومات العامة للجمهور بشكل مفتوح وقابل للتدقيق، مما يقلل من فرص الفساد ويعزز الثقة بين الدولة والمواطنين. في العراق، الذي احتل المرتبة 124 في مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام 2025 الصادر عن البنك الدولي، يواجه مبدأ الشفافية تحديات كبيرة بسبب ضعف البنية التحتية، الفجوة الرقمية، والتهديدات السيبرانية، ورغم التقدم في قوانين مثل قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012 وتعليماته التنفيذية. يأتي هذا البحث ليستكشف أثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية، من خلال تحليل الآليات التقنية التي تعززها، مثل أتمتة الإجراءات ونشر البيانات المفتوحة، مقابل التحديات البنيوية والبشرية التي تعيقها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اهمية البحث

يقدم البحث إلى رؤية أكاديمية متوازنة تساهم في فهم كيفية استغلال التقنيات الرقمية لمكافحة الفساد وتحسين الكفاءة الإدارية، في ظل سياق عراقي يشهد انتقالاً نحو اقتصاد رقمي مستدام. إن أهمية هذا الموضوع تكمن في دوره في دعم أهداف التنمية المستدامة، وفي تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات لتجاوز العقبات وتعزيز الحوكمة الرقمية.

مشكلة البحث

تتلخص مشكلة البحث: إلى أي مدى يساهم التحول الرقمي في تعزيز مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية، وما هي الآليات التي يعتمد عليها والتحديات التي تواجهه في السياق العراقي الحالي؟

أهداف البحث

يهدف هذا البحث بشكل أساسي إلى استكشاف أثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية، من خلال الأهداف التالية:

1. توضيح مفهوم التحول الرقمي وتطوره التاريخي في العراق، مع التركيز على الإطار القانوني والمؤسسي الداعم له.
2. تحليل الآليات التقنية التي يوفرها التحول الرقمي لتعزيز الشفافية، مثل الحكومة الإلكترونية، التوقيع الإلكتروني، والبيانات المفتوحة.
3. مناقشة التحديات والعقبات أمام تحقيق الشفافية عبر التحول الرقمي، بما في ذلك الجوانب التقنية، البنيوية، البشرية، والثقافية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منهجية البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصـفي التحليلي، الذي يجمع بين وصـف الظواهر والمفاهيم المتعلقة بالتحول الرقمي والشفافية، وتحليل تأثيرها في السياق العراقي. كما يستخدم المنهج الاستقرائي لاستخلاص الاستنتاجات من الأمثلة والدراسات الحالية.

هيكلية البحث

يقسم البحث إلى مطلبين رئيسيين، يسبقهما مقدمة ويتبعهما خاتمة. وكما ياتي:

1. المطلب الأول يتناول مفهوم التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية. ويقسم الى فرعين هما:
   أ. الفرع الأول: التحول الرقمي وتطوره التاريخي.
   ب. الفرع الثاني: الإطار القانوني والمؤسسي.
2. المطلب الثاني: أثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية. . ويقسم الى فرعين هما:
   أ. الفرع الأول: يحلل آليات تعزيز الشفافية من خلال التقنيات الرقمية.
   ب. الفرع الثاني: يناقش التحديات والعقبات. تنتهي الدراسـة بخاتمة تتضـمن الاسـتنتاجات والتوصيات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول

مفهوم التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقي

يُعد التحول الرقمي في الإدارة العامة أحد أبرز الظواهر المعاصرة التي تشكل نقلة نوعية في طريقة عمل الجهاز الإداري للدولة، حيث يتجاوز مجرد استخدام التكنولوجيا إلى إعادة هيكلة شاملة للعمليات الإدارية والخدمات العامة. ويُعرف التحول الرقمي عموماً بأنه التبني الاستراتيجي للتقنيات الرقمية والرؤى القائمة على البيانات والممارسات المبتكرة، بهدف دمجها في جميع جوانب العمل الحكومي لتحديث العمليات وتعزيز تقديم الخدمات. في سياق الإدارة العامة، يركز هذا التحول على تحويل النماذج التقليدية الورقية إلى أنظمة إلكترونية متكاملة، مما يسمح بتدفق أسرع للمعلومات وتقليل الإجراءات البيروقراطية. ويأتي مفهوم التحول الرقمي في الإدارة العامة كاستجابة للتحديات التي واجهت الجهاز الإداري على مدى عقود، مثل الاعتماد الشديد على العمليات الورقية والتجزئة في الأنظمة المعلوماتية والتحول الرقمي. ويُنظر إليه كعملية تدريجية تهدف إلى بناء حكومة إلكترونية فعالة، تعتمد على منصات رقمية موحدة مثل بوابة "أور" الإلكترونية التي أطلقتها الحكومة لتقديم الخدمات الحكومية عبر الإنترنت. هذا المفهوم يتجسد في دمج تكنولوجيات مثل الحوسبة السحابية، وأنظمة الدفع الإلكتروني، والتوقيع الإلكتروني، لربط الوزارات والمؤسسات الحكومية بشبكة واحدة. من الناحية المفاهيمية، يشمل التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية عدة أبعاد أساسية. أولها البعد التقني، الذي يتعلق بتطوير البنية التحتية الرقمية، مثل إنشاء مراكز البيانات الوطنية وتعزيز الأمن السيبراني لمواجهة التهديدات الإلكترونية التي شهدها العراق في السنوات الماضية. ثانياً، البعد التنظيمي، الذي يركز على إعادة تصميم العمليات الإدارية لتكون أكثر كفاءة، كما في انتقال العديد من الوزارات إلى أنظمة إدارة الوثائق الإلكترونية، حيث بلغ عدد الكيانات الحكومية التي اعتمدت التحول الرقمي أكثر من 859 جهة بحلول نهاية عام 2025، مع معالجة ملايين الوثائق إلكترونياً. ثالثاً، البعد الخدمي، الذي يهدف إلى تسهيل الوصول إلى الخدمات العامة للمواطنين، مثل إصدار الوثائق الرسمية أو دفع الغرامات المرورية عبر المنصات الرقمية، مما يقلل من الحاجة إلى الزيارات الشخصية للدوائر الحكومية. هذا البعد يعكس تحولاً من نموذج الإدارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التقليدية القائمة على الاحتكاك المباشـــر إلى نموذج رقمي يعتمد على التواصـــل الافتراضـــي. أما البعد القانوني والمؤسسي، فيتمثل في إنشاء لجان عليا مثل اللجنة العليا للتحول الرقمي برئاسة رئيس الوزراء، وإصدار تشريعات تدعم الرقمنة، مثل نظام خدمات الدفع الإلكتروني ودليل الإدارة الاستراتيجية للخدمات. في الســياق العراقي، ويرتبط التحول الرقمي ارتباطاً وثيقاً ببرامج الحكومة الإلكترونية التي بدأت تتســارع منذ عام 2022، مع ارتفاع نســبة التحول في الوزارات إلى حوالي 32% بحلول 2025، مقارنة بأقل من 18% ســابقاً. هذا التقدم يعكس جهوداً حكومية لمواكبة التطورات العالمية، رغم التحديات المســتمرة مثل ضـــعف البنية التحتية في بعض المناطق ونقص المهارات الرقمية لدى بعض الموظفين. يُعد التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية عملية مســـتمرة، تعتمد على التكامل بين القطاعات الحكومية والتعاون مع الشـــركاء الدوليين، لتحقيق إدارة عامة أكثر مرونة واســـتجابة لاحتياجات المجتمع. بهذا، يمثل مفهوم التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية رؤية شـــاملة لتحديث الجهاز الإداري، من خلال اســـتغلال التكنولوجيا لربط المؤسسات والمواطنين في شبكة رقمية متماسكة، مما يعيد تعريف دور الدولة في تقديم الخدمات العامة في عصر الرقمنة.

الفرع الاول

تعريف التحول الرقمي وتطوره التاريخي في العراق

سنتناول في هذا الفرع تعريف التحول الرقمي للادارة العامة و تطوره التاريخي في العراق

اولا: تعريف التحول الرقمي للإدارة.

يُعرف التحول الرقمي بأنه: "عملية تحويل الأنشطة والعمليات التقليدية إلى أنظمة رقمية باستخدام التقنيات الحديثة، بهدف تحسين الكفاءة والشفافية وتعزيز التنمية المستدامة"[1]، يُركز هذا التعريف على الجانب العملي والتحويلي للتحول الرقمي، إذ يُصـــوره كعملية انتقالية من النماذج التقليدية (الورقية أو اليدوية) إلى أنظمة رقمية متطورة. يبرز الأهداف الرئيسية مثل تحسين الكفاءة (تقليل الوقت والتكاليف)،

[1] محمد علي حسين، دور التحول الرقمي في تطوير الجهاز الإداري العراقي، مجلة Express Scholar، 2025، ص253

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعزيز الشـــفافية (تقليل الفســـاد من خلال التتبع الرقمي)، ودعم التنمية المســـتدامة (الاســـتدامة البيئية والاقتصـــادية). هذا التعريف شـــائع في الســـياقات الحكومية والعربية، أذ يعكس التركيز على الفوائد الاجتماعية والإدارية وتبني اســـتراتيجي للتقنيات لتحديث العمليات الحكومية.[1] كما عرف بأنه: "التغيير الجذري في نموذج عمل المؤسـسـات الحكومية والخاصـة من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية، مما يتطلب إعادة هيكلة تنظيمية وثقافية شـــاملة"[2]، يُبرز هذا التعريف الطابع الجذري والشـــامل للتحول، حيث لا يقتصـــر على التقنية بل يشـــمل تغييراً في نموذج العمل بالكامل. يؤكد على الحاجة إلى إعادة هيكلة تنظيمية (تغيير الهياكل الإدارية) وثقافية (تغيير عقلية الموظفين والقيادة). هذا يعكس الرؤية الحديثة التي ترى التحول كثورة تنظيمية، لا مجرد أتمتة، ويتوافق مع تربط التحول بالتكيف مع الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز على القطاعين العام والخاص. ويكون التحول الرقمي أداة أساسية لمكافحة الفساد الإداري من خلال تقليل الإجراءات الورقية وتعزيز الشفافية في تقديم الخدمات العامة، أما تعريف التحول الرقمي في سياق الحكومة الإلكترونية، فقد عرف بانه : "عملية تدريجية لبناء بنية تحتية رقمية متكاملة تربط الوزارات والمؤسسات، مع التركيز على أبعاد تقنية وتنظيمية وقانونية"[3]، يُقدم هذا التعريف التحول كعملية تدريجية وبنائية، تركز على البنية التحتية كأســاس لربط المؤســســات (التكامل الحكومي). ويبرز الأبعاد الثلاثة: التقنية (البنية الرقمية)، التنظيمية (ربط الإدارات)، والقانونية (التشـــريعات الداعمة مثل قوانين التوقيع الإلكتروني). هذا يناسب السياق الحكومي، حيث يُرى التحول كجزء من الحكومة الإلكترونية، ويتوافق مع دراســـات عن تطور الحكومة الإلكترونية في العراق التي تؤكد على التدرج لتجنب الفشـــل. كما عرف مكانزي التحول الرقمي بانه: ""اســـتراتيجية أعمال تدمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب المنظمة، لتقييم وتحديث العمليات والمنتجات والخدمات، مما يمكّن الابتكار الســـريع الموجه نحو العملاء"[4]، يُرى

---

(1) حسين علي داود، "التحول الرقمي في العراق: خطوة نحو اقتصاد المعرفة"، مجلة المجلة، 2025، ص 12

(2) أحمد فاضـــل التميمي، الإطار الاســـتراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراســـات دولية، جامعة بغداد، 2024، ص12

(3) علي محمد حسين، واقع وتحديات الحكومة الإلكترونية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 2025،ص566-567

(4) McKinsey & Company, What is digital transformation?, 2024 على الرابط الالكتروني https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-digital-transformation

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحول هنا كاستراتيجية أعمال شاملة تركز على الابتكار والعميل. يؤكد على دمج التقنية في كل الجوانب لتحديث العمليات وتمكين الابتكار السريع. هذا التعريف تجاري وعالمي، يعكس رؤية ماكنزي التي تصف التحول كـــ"إعادة ترتيب المنظمة" لخلق قيمة تنافسية، مع التركيز على الاستمرارية والتكيف مع التغييرات السوقية. وعرف كذلك بانه: "عملية تحويل نموذج اعمال المؤسسات الحكومية أو شركات القطاع الخاص إلى نموذج يعتمد على التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات وتصنيع المنتجات وتسيير الموارد البشرية"[1] . وعرف كرستوفر التحول الرقمي بانه: "هو سلسلة من التحولات العميقة والمنسقة في الثقافة والقوى العاملة والتكنولوجيا، والتي تُتيح نماذج تعليمية وتشغيلية جديدة، وتُغير عمليات المؤسسة وتوجهاتها الاستراتيجية وقيمتها المُضافة"[2]، يُقدم هذا التعريف التحول كسلسلة تحولات عميقة ومنسقة، تركز على الثقافة، والقوى العاملة، والتكنولوجيا. ويبرز التغيير في النماذج التشـغيلية والاسـتراتيجية، مع إضـافة قيمة جديدة. هذا يعكس الجانب التعليمي والتنظيمي، حيث يُرى التحول كتغيير شامل يتجاوز التقنية إلى العنصر البشري. ويلاحظ من التعاريف ان التحول الرقمي يشمل أربعة أبعاد رئيسية:

1. التقني (مثل الحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي)
2. التنظيمي (إعادة تصميم الهيكل الإداري)
3. الخدمي (تحسين تجربة العملاء)
4. الثقافي (تشجيع الابتكار والتجربة)

[1] علي مصطفى، نحو التحول الرقمي في العراق، شبكة الاقتصاديين العراقيين، أوراق سياسات في المعلوماتية والتحول الرقمي، على الرابط الالكتروني: https://iraqieconomists.net/ar/2021/09/08/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%86%D8%AD%D9%88

[2] D. Christopher Brooks and Mark McCormack. Driving Digital Transformation in Higher Education. على الرابط الالكتروني: https://www.educause.edu/ecar/research-publications/driving-digital-transformation-in-higher-education/2020/defining-digital-transformation

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: التطور التاريخي للتحول الرقمي للادارة في العراق

بدأت بوادر التحول الرقمي في العراق مع انتشار الإنترنت في أواخر التسعينيات، إذ سُمح باستخدامه رسميًا عام 1999 بعد فترة من الحظر بسبب العقوبات الدولية. ومع ذلك، كان التطور الحقيقي بعد سقوط النظام السابق عام 2003، حيث أصبح التحول الرقمي جزءًا من إعادة بناء الدولة، مع التركيز على إصلاحات اقتصادية ومبادرات حوكمة إلكترونية أولية مدعومة بجهود دولية لتطوير البنية التحتية الرقمية ومواجهة التحديات الأمنية والإدارية الناتجة عن سنوات الحروب والعزلة.[1]

ففي المدة (من 2003– الى 2010)، ركزت الجهود على إعادة تأسيس الاتصالات الأساسية، مع إصدار أمر رقم 65 لتنظيم قطاع الاتصالات عام 2004، ومنح تراخيص لمشغلين عام 2007 .[2] وشهد عام 2012 إصدار قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، الذي وضع الأساس القانوني للحكومة الإلكترونية، لكنه لم يُفعل بشكل كامل بسبب نقص البنية التحتية والأمن السيبراني، وفي عام 2011، دعمت منظمات دولية مشاريع ربط المدارس بالإنترنت، مما ساهم في بناء قاعدة رقمية تعليمية. وفي السنوات التالية، أثرت الأزمات الأمنية (مثل سيطرة داعش 2014–2017) سلبًا على التقدم في التحول الرقمي للإدارة العامة، وهذه الأزمات برزت الحاجة إلى أنظمة رقمية لإدارة الخدمات في ظروف النزاعات، مع تحديات اقتصادية وفجوة رقمية مستمرة.[3] وشهدت المدة من 2018 إلى 2020 تسارعًا نسبيًا، خاصة مع جائحة كوفيد–19 التي فرضت الاعتماد على الخدمات عن بعد، مما عزز التحول الرقمي. وفي عام 2020، أصبحت شركات الدفع الرقمي أكثر نشاطًا، مما مهد لتوسع الدفع الإلكتروني. ومع عام 2021، أطلقت بوابة "أور" تجريبيًا في 5 أيلول بـ60 خدمة، ثم اعتمدت رسميًا في 13 كانون الأول كمنصة مركزية للخدمات الحكومية الإلكترونية، مثل تسجيل الشركات ودفع الرسوم،

---

(1) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم المشهد الرقمي في العراق، 2023، ص 46–47

(2) هيئة الإعلام والاتصالات، دور وأهمية تطوير بنية تحتية النطاق العريض في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة في العراق، 2025، ص 38

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، ص 47–48. على الرابط الالكتروني: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/undp_iq_digital_landscape_assessment_undp_ar.pdf

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مع إطلاق خدمات أخرى.[1] وفي عام 2022، أصبح التحول الرقمي أولوية وطنية ضمن البرنامج الحكومي. أما عام 2025، فكان عامًا محوريًا، مع إصدار تعليمات رقم (1) و(2) لتسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني، وإطلاق منصة "توقيعك" الوطنية رسميًا، التي تتيح التوقيع الرقمي الآمن للمؤسسات والمواطنين، محققة سيادة رقمية كاملة.[2] كما ألزمت الحكومة المدفوعات الحكومية بالطرق الإلكترونية من يوليو 2025، ومع نهاية 2025 وبداية 2026، أعلنت وزارة الداخلية عام 2026 "عام التحول الرقمي"، مع خطط لتعزيز الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني. ويُظهر هذا التطور انتقال العراق من مرحلة البناء الأساسي بعد 2003، مرورًا بتجارب محدودة متأثرة بالأزمات، إلى تسارع ملحوظ في 2021–2025 مدعوم بإرادة سياسية قوية، رغم التحديات مثل ضعف البنية التحتية والفجوة الرقمية. هذه الخطوات تجعل العراق على أعتاب "ثورة رقمية" تهدف إلى تقليل الفساد، تعزيز الشفافية، وتحقيق الشمول المالي.

الفرع الثاني

الإطار القانوني والمؤسسي للتحول الرقمي في العراق

يُمثل التحول الرقمي في العراق عملية استراتيجية شاملة تهدف إلى دمج التقنيات الرقمية في مختلف جوانب الحياة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية، بهدف تعزيز الكفاءة، تقليل البيروقراطية، وتحسين جودة الخدمات العامة. إذ شهد العراق خلال السنوات الأخيرة، وخاصة في الفترة من 2022 إلى 2025، تطوراً ملحوظاً في هذا المجال، مدعوماً بجهود حكومية مكثفة لإصدار تشريعات وتعليمات تنفيذية تسهم في تسريع هذا التحول. يعتمد هذا الإطار على قوانين أساسية مثل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية، بالإضافة إلى تعليمات وخطط حديثة تعزز من الاعتماد على الخدمات الرقمية. ففي السنوات 2024–2025، أصدرت الجهات المختصة عدداً من التعليمات والتشريعات التنفيذية التي تدعم تنفيذ التحول الرقمي، مثل تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني، إلى جانب خطط

[1] مركز البيانات الوطني، 2023؛ هيئة الإعلام والاتصالات، 2025، ص 27– 34

[2] جريدة الوقائع العراقية، العدد 4826، 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استراتيجية وطنية تضع التحول الرقمي كأولوية رئيسية. وتشكل هذه التشريعات القانونية هي الركيزة الأساسية للتحول الرقمي، إذ يوفر الضمانات القانونية للمعاملات الإلكترونية، وحماية البيانات، والأمن السيبراني. وسنتناول هذه التشريعات.

اولا: قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012

يُعد قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012 في العراق خطوة أساسية نحو دمج التقنيات الرقمية في النظام القانوني، إذ يمنح المعاملات الرقمية قوة قانونية مشابهة للمعاملات التقليدية، مما يساهم في تسريع العمليات الإدارية والتجارية. إن هذا القانون يركز بشكل عام على تعزيز الثقة في البيئة الإلكترونية من خلال تنظيم التوقيعات الرقمية والبيانات الإلكترونية، ويأتي كجزء من جهود الدولة لمواكبة التطورات العالمية في مجال التجارة الإلكترونية والحكومة الرقمية. أما تعليمات رقم 1 لسنة 2025، التي صدرت لتسهيل تنفيذ هذا القانون، فهي تمثل امتداداً عملياً يهدف إلى تبسيط الإجراءات التنفيذية، مما يجعل التطبيق أكثر كفاءة في الدوائر الحكومية والقطاع الخاص. والفائدة الرئيسية لهذا القانون تكمن في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، مما يوفر الوقت والجهد للمواطنين والمؤسسات، إذ يسمح بإجراء المعاملات عبر الإنترنت دون الحاجة إلى التنقل الجسدي، وهذا يعزز من الكفاءة الإدارية في بلد يعاني من تحديات بيروقراطية.[1] كما أن التعليمات الجديدة تعمل على توضيح الآليات الفنية للتنفيذ، مثل إصدار الشهادات الرقمية، مما يقلل من الالتباسات ويسرع من تبني التقنيات الرقمية في القطاعات المختلفة. ومن الناحية الاقتصادية، يساهم القانون في تعزيز التجارة الإلكترونية من خلال منح الحجية القانونية للعقود الرقمية، مما يشجع الشركات على الاستثمار في المنصات الإلكترونية ويفتح أبواباً للتعاملات الدولية دون عوائق جغرافية. على سبيل المثال، يمكن للتجار العراقيين إبرام اتفاقيات تجارية مع شركاء أجانب عبر الإنترنت، مما يقلل التكاليف اللوجستية ويزيد من الفرص

[1] محمد مجيد الابراهيمي، شرح قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسنة 2012، العراق، 2017، ص. 45-47

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التصـديرية، خاصـة في ظل الاقتصـاد النفطي الذي يحتاج إلى تنويع مصـادره[1] . وإن هذه التعليمات تضيف فائدة إضافية بتوفير إرشادات عملية للمؤسسات الحكومية، مثل كيفية التحقق من الهوية الرقمية، مما يعزز الأمان ويقلل من مخاطر الاحتيال، وبالتالي يشـجع المزيد من الأفراد على اسـتخدام الخدمات الإلكترونية مثل الدفعات المالية عبر الإنترنت. وفي سياق مكافحة الفساد، يقدم القانون فائدة كبيرة بتعزيز الشـفافية من خلال تسـجيل المعاملات الرقمية بشـكل آلي، إذ يصـعب التلاعب بالبيانات الإلكترونية المحمية بتقنيات التشـفير مقارنة بالوثائق الورقية التي قد تتعرض للتزوير أو الضـياع. هذا يسـاعد في تقليل فرص الرشـاوى في الدوائر الحكومية، كما أنه يدعم جهود الحكومة في بناء نظام إداري أكثر نزاهة، خاصـة بعد الإصـلاحات الاقتصـادية الأخيرة في العراق[2]. بالإضـافة إلى ذلك، تؤكد التعليمات على دور الجهات المختصـة في مراقبة التنفيذ، مما يضـمن تطبيقاً موحداً ويقلل من الفجوات الإدارية، كما نصـت المادة 1 الفقرة الثانية عشـر على: "المدقق العالمي: جهة معتمدة عالمياً لتقييم البنى التحتية لمشـاريع التوقيع الالكتروني والسـياسـات التي تصـدرها الجهات المخولة ومدى مطابقتها للمعايير العالمية"[3]. وهذا يعني أن الفائدة تمتد إلى تحسين الخدمات العامة مثل إصـدار الوثائق الرسـمية عبر الإنترنت، مما يوفر على المواطنين ساعات الانتظار الطويلة. من جهة أخرى، يساهم القانون في حماية البيانات الشخصية من خلال تنظيم كيفية التعامل مع المعلومات الإلكترونية، مما يبني ثقة المسـتخدمين في المنصـات الرقمية ويشـجع على زيادة اسـتخدام التطبيقات المصـرفية والتجارية. و إذ يزداد انتشـار الإنترنت بين الشباب، يصبح هذا القانون أداة لتعزيز الاقتصاد الرقمي، إذ يمكن للأفراد إجراء معاملات مالية آمنة دون

---

[1] عباس زبون عبيد العبودي، شرح أحكام قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، دراسة مقارنة، ص. 112-115

[2] صـهباء نزار كاظم، التوقيع الإلكتروني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسـياسـية، مجلد 14 العدد 53، 2025، ص. 23-25

[3] المادة (1) الفقرة (الثانية عشر) من تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم (٧٨) لسنة ٢٠١٢

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مخاطر، مما يدعم نمو القطاع الخاص[1]. وفي مجال الأمن السيبراني، يوفر القانون فائدة بفرض عقوبات على الانتهاكات الرقمية، مما يحمي المستخدمين من السرقة الإلكترونية ويعزز الاستقرار الرقمي للبلاد. هذا يشجع الاستثمارات الأجنبية، إذ يرى المستثمرون في مثل هذه التشريعات ضماناً لسلامة معاملاتهم.[2]

ثانيا: الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي لتعزيز التحول الرقمي

تُعد الخطة الاستراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي (2024–2026) إطاراً شاملاً يهدف إلى تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في البلاد، مع التركيز بشكل خاص على دفع عملية التحول الرقمي إلى الأمام من خلال تنشيط أنظمة الدفع الإلكتروني وتعزيز الأمن السيبراني. وفي سياق التحول الرقمي، يبرز الهدف الثاني كمحور أساسي، الذي يركز على تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الإلكتروني وتدعيم الأمن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي، مما يساهم في تقليل الاعتماد على النقد التقليدي وتعزيز الكفاءة الاقتصادية.[3]

هذه الخطة تعكس جهوداً استثنائية للبنك المركزي في مواجهة التحديات الاقتصادية الداخلية والخارجية، مثل المخاطر المالية والنقدية، وتستفيد من الفرص المتاحة مثل تحسين بيئة الأعمال الدولية وانخفاض عجز الموازنة العامة. من الناحية الاقتصادية، توفر الخطة فائدة كبيرة في تعزيز الشمول المالي من خلال توسيع نطاق الخدمات الرقمية، إذ يمكن للمواطنين في المناطق النائية الوصول إلى الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى التنقل، مما يقلل من التفاوت الاجتماعي ويدعم التنمية المستدامة. على سبيل المثال، تشمل المبادرات الرئيسية في الخطة الاستراتيجية الوطنية للإقراض لإعادة هيكلة التمويل المصرفي، ومبادرة مغادرة المنصة الإلكترونية واعتماد البنوك المراسلة في التحويلات الخارجية، بالإضافة

---

(1) نجلاء عبد حسن وعبد الرسول عبد الرضا، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، ص67–70

(2) محمد مجيد الابراهيمي، مرجع سابق، ص 150

(3) عمار الحلفي، استراتيجية البنك المركزي الثالثة منهجية جديدة للإصلاح المالي والمصرفي، موقع اقتصاد نيوز،على الرابط الالكتروني: https://economy-news.net/content.php?id=44513

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى تطوير البنية التنظيمية وفق أطر العمل التقنية العالمية.[1] اما في المجال الأمن السـيبراني، تقدم الخطة فائدة جوهرية بفرض آليات حماية متقدمة للأنظمة المالية، مما يحمي المسـتخدمين من الهجمات الإلكترونية ويعزز الثقة في المنصـات الرقمية. ويشـمل ذلك تدعيم الأمن السـيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي، مع التركيز على تطوير العمليات البنكية ورفع قدرات الموارد البشرية من خلال برامج تدريبية، مما يجعل النظام المالي أكثر مرونة أمام التهديدات الخارجية. [2]

يُمثل التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية نقلة نوعية نحو بناء دولة حديثة، قادرة على مواجهة تحديات العصـر من خلال دمج التقنيات الرقمية في صـميم العمل الإداري والخدمي. من خلال اسـتعراض مفهوم التحول الرقمي وتطوره التاريخي، يتضـح أنه ليس مجرد أداة تقنية، بل عملية شـاملة تشمل أبعاداً تقنية، وتنظيمية، وخدمية، وقانونية، بدأت بوادرها بعد عام 2003، وتسارعت بشكل ملحوظ منذ 2021 مع إطلاق بوابة "أور" وإصـدار تعليمات تسـهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012، وصـولاً إلى إنجازات 2025 التي شـهدت إلزامية المدفوعات الحكومية إلكترونياً وإطلاق منصـة "توقيعك" الوطنية. كما أن الإطار القانوني والمؤسـسـي، المتمثل في هذا القانون وتعليماته، إلى جانب الخطة الاسـتراتيجية الثالثة للبنك المركزي العراقي (2024–2026)، إذ يعكس إرادة سـياسـية قوية لتعزيز الدفع الإلكتروني، ومكافحة الفسـاد، وتحقيق الشـمول المالي، مما يسـاهم في تقليل البيروقراطية، وتوفير الوقت والجهد للمواطنين، وتعزيز الشـفافية من خلال تسـجيل المعاملات بشـكل آلي وآمن. وبالرغم من التقدم الملحوظ، الذي رفع نسـبة التحول في الوزارات إلى حوالي 32% بحلول 2025، يظل الطريق أمام تحديات مسـتمرة مثل ضـعف البنية التحتية في بعض المناطق، ونقص المهارات الرقمية لدى الموظفين، والتهديدات السيبرانية. ومع ذلك، فإن هذه الجهود تمثل خطوات واثقة نحو تحقيق رؤية وطنية لإدارة عامة مرنة، فعالة، ومستجيبة لاحتياجات المجتمع في عصر الرقمة.

---

[1] أحمد الله إبراهيم، العراق يخطط لتعزيز الدفع الإلكتروني وتقليص المعاملات النقدية، موقع الشـرق بيزنس على الرابط الالكتروني: https://asharqbusiness.com/banks/93608

[2] عمار الحلفي، مرجع سابق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني

أثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية

في عصـــر الثورة الرقمية، يُعد التحول الرقمي ظاهرة اســـتراتيجية عالمية تتجاوز مجرد تبني التقنيات الحديثة، لتشـــكل إعادة هيكلة جذرية للعمليات الإدارية والعلاقات بين الدولة والمواطنين. يُعرف هذا التحول بأنه عملية منهجية لدمج تكنولوجيا المعلومات والاتصـــالات، بما في ذلك الأتمتة، والحوســبة الســـحابية، وتحليل البيانات الكبيرة، والذكاء الاصـــطناعي، في نســـيج الإدارة العامة، بهدف رفع الكفاءة التشـــغيلية، وتحســـين جودة الخدمات العامة، وتعزيز مبادئ الحكومة الالكترونية. ومن بين هذه المبادئ، يبرز مبدأ الشـفافية كعنصـر مركزي، إذ يُشـير إلى إتاحة المعلومات الإدارية والإجرائية للجمهور بشـكل مفتوح، قابل للتتبع والمساءلة، مما يدعم الثقة بعمل المؤسسات. وفي السياق العراقي، يأتي التحول الرقمي في مرحلة انتقالية مهمة للإدارة العامة، إذ تواجه تحديات بنيوية تتعلق بالبيروقراطية المعقدة، والاعتماد التقليدي على الإجراءات الورقية، ومحدودية الوصـــول الرقمي للمواطنين. وفقاً لمؤشـــر نضـــج الحكومة الرقمية العالمي الصـــادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2025، احتل العراق المرتبة 124 من أصـــل 197 دولة، ضـمن الفئة "C"، مما يعكس تقدماً نسـبياً مقارنة بسـنوات سـابقة، لكنه يظل دون المسـتوى المطلوب في مجالات البنية التحتية الرقمية، وتقديم الخدمات عبر الإنترنت، والمشاركة الرقمية للمواطنين. كما أظهرت دراســـات حديثة في مجلات علمية عراقية أن تطبيق الحكومة الإلكترونية في القطاع العام يسـهم في تعزيز مؤشـرات الحكومة الالكترونية، بما في ذلك الشـفافية، من خلال أتمتة الإجراءات وتوفير قنوات إلكترونية للوصـــول إلى المعلومات. ومن الناحية النظرية، يرتبط التحول الرقمي بمفهوم الحكومة المفتوحة، إذ تُتيح التقنيات الرقمية نشـــر البيانات المفتوحة، وتتبع المعاملات بشـــكل آلي وغير قابل للتعديل، وتمكين المواطن من مراقبة العمليات الإدارية في الوقت الفعلي. وفي العراق، شـــهدت الســـنوات الأخيرة توســـعاً في دمج جهات حكومية متعددة ضـــمن برامج الحكومة الإلكترونية، مع تبادل ملايين الوثائق إلكترونياً، وتطوير منصـــات للخدمات الرقمية، إلى جانب جهود لتعزيز المهارات الرقمية لرأس المال البشري. هذه التطورات تُسهم في تقليل الاعتماد على التدخل اليدوي، مما يعزز من إمكانية التدقيق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والوصول المتساوي إلى الإجراءات الإدارية، ويفتح آفاقاً لتحسين جودة صنع القرار العام بناءً على بيانات دقيقة ومحدثة. ومع ذلك، يظل تأثير التحول الرقمي على الشفافية مزدوج الجانب؛ إذ يوفر فرصاً هائلة للانفتاح الإداري، لكنه يواجه عقبات تتعلق بالبنية التحتية، والفجوة الرقمية، والحاجة إلى إطار تشريعي متكامل يضمن حماية البيانات والخصوصية. وفي ظل هذا السياق التحليلي، تسعى هذه الدراسة إلى فحص أثر التحول الرقمي على مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية من منظور أكاديمي، من خلال الفرع الأول الذي تناولنا فيه: آليات تعزيز الشفافية من خلال التقنيات الرقمية في السياق العراقي، وتناولنا في الفرع الثاني: التحديات والعقبات أمام تحقيق الشفافية عبر التحول الرقمي، من خلال التركيز على الآليات التقنية والتحديات البنيوية، لتقديم رؤية متوازنة تسهم في تطوير النقاش العلمي حول الحوكمة الرقمية.

الفرع الأول

آليات تعزيز الشفافية من خلال التقنيات الرقمية في السياق العراقي

يُعد مبدأ الشفافية أحد أعمدة الحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة، إذ يتطلب إتاحة المعلومات الإدارية والإجرائية للجمهور بطريقة مفتوحة وقابلة للتدقيق والمساءلة، مما يعزز الثقة المؤسسية والمشاركة المدنية. وفي السياق العراقي، يرتبط هذا المبدأ بالدستور لسنة 2005 المادة 38 والتي نصت على: " تكفل الدولة، وبما لا يخل بالنظام العام والآداب. أولاً: حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل. ثانياً: حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر. ثالثاً: حرية الاجتماع والتظاهر السلمي، وتنظم بقانون"[1]. ويتبين من هذه المادة انها تضمن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات، إلا أن التنفيذ يعتمد بشكل متزايد على التقنيات الرقمية لتحقيق الفعالية. إن التحول الرقمي، الذي يشمل الحكومة الإلكترونية، والبيانات المفتوحة، والتوقيع الإلكتروني، يوفر آليات لتقليل التدخل البشري في الإجراءات وتعزيز التتبع الآلي. ويهدف هذا الفرع إلى تحليل الآليات القانونية والتقنية لتعزيز الشفافية في العراق.

[1] المادة 38 من دستور العراق 2005

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اولا: المفاهيم النظرية للشفافية والتقنيات الرقمية في الإطار القانوني العراقي

يشكل الشفافية ركيزة أساسية في الحوكمة الرشيدة، إذ يُعرف بأنه ضمان الوصول المتساوي إلى المعلومات العامة دون تمييز، مما يدعم المساءلة والمشاركة. إذ يُعرفها الخبراء بأنها ضمان الوصول المتساوي إلى المعلومات العامة دون تمييز، مما يعزز المساءلة والمشاركة الشعبية. ومن الناحية النظرية، تعتمد الشفافية على نماذج مثل "نظرية النافذة"، وهي نموذج نظري يركز على كيفية تحقيق الشفافية في الحكومة من خلال البيانات الحكومية المفتوحة وتعمل كـ"نافذة" افتراضية تُفتح أمام المواطنين، تتيح رؤية ما يحدث داخل الحكومة بوضوح ودون عوائق. وهذه النافذة تقلل الفجوة المعلوماتية بين الدولة والمواطنين، فتمكّن من مراقبة الأداء الحكومي، وتعزيز المساءلة، وبناء الثقة، وتقليل فرص الفساد أو سوء الإدارة. وان الفكرة الأساسية اهذه النظرية هو:

- نشر البيانات بشكل مفتوح ومنظم وتعد هذه شفافية تلقائية.
- الشفافية الحقيقية تحدث فقط عندما تُصبح هذه البيانات فعالة يستطيع الناس من خلالها فهم ومتابعة العمليات الحكومية بشكل حقيقي.

فهذه النظرية تعد أداة تحليلية تساعد على فهم الشروط والعوامل التي تحول البيانات المفتوحة من مجرد ملفات منشورة إلى آلية حقيقية للشفافية والحوكمة الرشيدة.[1]

كما تشمل المفاهيم النظرية مبادئ مثل "الشفافية السببية"، التي تتطلب شرح الأسباب والأسس التصميمية للأنظمة الرقمية، وهي نوع من الشفافية يركز على تقديم التبرير والأسباب وراء القرارات أو العمليات الحكومية، وليس فقط نشر البيانات الخام. وبعبارة اخرى: بدلاً من أن ترى كل التفاصيل، تُعطى تفسيراً واضحاً يجيب على سؤال "لماذا؟" (لماذا اتُخذ هذا القرار؟ ما هي المعايير؟ ما المنطق؟), ويعد هذا أكثر أهمية في الأنظمة الرقمية والذكاء الاصطناعي، إذ يكون من الصعب أو غير ممكن كشف كل التفاصيل الداخلية، لكن تقديم التبرير يبقى كافياً لتحقيق الشفافية والثقة. وتقابل الشفافية السببية، مبدئ "الشفافية

[1]Ricardo Matheus , Marijn Janssen .A Systematic Literature Study to Unravel Transparency Enabled by Open Government Data: The Window Theory. Public Performance & Management Review. 2019. P520

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الزجاجية"، وتعتمد على الكشف الكامل والمباشر عن المعلومات والعمليات الحكومية، بحيث تكون مرئية للجميع كما لو كانت داخل حوض زجاجي شفاف، دون الحاجة إلى تفسيرات إضافية. وبعبارة اخرى، نشر البيانات والوثائق والإجراءات بشكل علني كامل ليتمكن الجمهور من مراقبتها مباشرة، مما يعزز المساءلة والثقة.[1]

هذه المفاهيم تندمج مع التقنيات الرقمية لتعزيز الحوكمة، حيث توفر الأدوات الرقمية إمكانيات للكفاءة والوصول السريع، مما يجعل الشفافية ليست مجرد قيمة أخلاقية بل أداة عملية لتحسين الأداء الحكومي.[2]

وفي العراقي، يدعم الدستور لعام 2005 هذا المبدأ من خلال مواد مثل المادة 38، التي تضمن حرية التعبير والوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، يركز التنفيذ على بناء إطار رقمي يعزز هذه المفاهيم النظرية من خلال قوانين مثل قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012، الذي يمنح الوثائق الرقمية قيمة قانونية مساوية للوثائق الورقية، مما يسهل تبادل المعلومات بشكل شفاف وآمن. وهذا ما نصت عليه المادة 13 "اولا, تكون للمستندات الالكترونية والكتابة الالكترونية والعقود الالكترونية ذات الحجية القانونية لمثيلتها الورقية اذا توافرت فيها الشروط الاتية: أـــ ان تكون المعلومات الواردة فيها قابلة للحفظ والتخزين بحيث يمكن استرجاعها في أي وقت. ب ـــ امكانية الاحتفاظ بها بالشكل الذي تم انشاؤها او ارسالها اوتسلمها به او بأي شكل يسهل به اثبات دقة المعلومات التي وردت فيها عند انشائها او ارسالها او تسلمها بما لايقبل التعديل بالاضافة او الحذف. جـ . ان تكون المعلومات الواردة فيها دالة على من ينشأها او يتسلمها وتاريخ ووقت ارسالها وتسلمها"[3]. وفي السنوات الأخيرة، شهد العراق تطورات إيجابية في الإطار القانوني، مثل لائحة التجارة الإلكترونية رقم 4 لعام 2025، التي تنظم التراخيص والحماية الاستهلاكية وخصوصية البيانات، مما يعزز الشفافية في المعاملات الرقمية ويتماشى مع المعايير

---

(1) محمد عبد الرحمن الشريف، الشفافية في الحكومة الإلكترونية: دراسة تحليلية لتجارب بعض الدول العربية، مجلة الدراسات الإدارية والمالية، جامعة بغداد، العدد 45، 2021، ص624

(2) خالد بن فهد، الحكومة الالكترونية تحديات واقعية وطموحات مستقبلية،

(3) المادة 13/اولا من قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العالمية. كذلك، أصـــدرت الحكومة تنظيم الدفع الرقمي رقم 2 لعام 2024، الذي يفرض اســـتخدام الدفع الإلكتروني في المعاملات الرســـمية، مما يعزز الشـــفافية من خلال تقليل الاعتماد على النقد وتســـهيل التتبع.[1] أما التقنيات الرقمية، فتشـــمل الحكومة الإلكترونية كأداة لأتمتة الإجراءات وتعزيز الكفاءة. إن قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012 يمنح الوسائط الرقمية قيمة قانونية مساوية للوثائق الورقية، مما يسهل تبادل المعلومات بشكل شفاف[2]. كما أن جائحة كورونا ساهمت في دفع التحول الرقمي، مما عزز الشفافية من خلال تقليل الإجراءات الورقية.[3]

ثانياً: الآليات التقنية لتعزيز الشفافية

تُمثل الآليات التقنية أدوات حاسمة في تعزيز مبدأ الشفافية ضمن الإدارة العامة العراقية، من خلال تقليل التدخل البشري، وتمكين التتبع الآلي للمعاملات، وضمان سلامة البيانات، وتسهيل الوصول العام إلى المعلومات بشكل متساوٍ وموثوق. وقد شهدت هذه الآليات تطوراً ملحوظاً خلال المدة 2024–2025، مدعومة بجهود حكومية مكثفة نحو الرقمنة الالكترونية، خاصـــة عبر منصـــة "أور" الحكومية وتوجيهات البرنامج الحكومي. فيما يلي أبرز هذه الآليات:

1. الحكومة الإلكترونية وأتمتة الإجراءات.

تُعد هذه الآلية الأساسية لتقليص البيروقراطية التقليدية وتعزيز التتبع الآلي، مما يحد من فرص التلاعب ويوفر سـجلات دقيقة قابلة للتدقيق العام. فقد تصـدرت وزارة العدل الجهات الحكومية في تقديم الخدمات الرقمية، إذ ســجلت نقلة نوعية خلال عام 2025 من خلال توســيع الخدمات عبر بوابة "أور"، وتطوير

---

(1) شرموط، عبد الرحمن طالب، ومحمد، ياسين سعد، الحوكمة الإلكترونية في العراق رؤية في الحلول والآفاق المستقبلية، قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق، 2025، ص. 10–12

(2) الشـمري، نايف أحمد ضـاحي، دور التشـريعات العراقية في التحول نحو الرقمنة، جامعة الحسـن الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مختبر البحث قانون الأعمال، المغرب، 2023، ص. 270

(3) عريبي، زينة مالك، التحول الرقمي في العراق بين التحديات والفرص ما بعد وباء كورونا، مركز البيان للدراســات والتخطيط، العراق، 2024، ص. 4

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

منظومة الخدمات الإلكترونية. كما أسهمت هذه الجهود في تحسين كفاءة العمل القضائي وتسريع الفصل في القضايا، مع التركيز على رقمنة الالكترونية للمعاملات الموثقين والوكالات.[1]

2. التوقيع الإلكتروني.

يُشكل هذا النظام ضمانة أساسية لصحة الوثائق الرقمية، ومنع التزوير، ومنح الحجية القانونية المساوية للوثائق الورقية، مما يعزز الثقة في المعاملات الإلكترونية ويقلل الاعتماد على الإجراءات اليدوية. ويعتمد ذلك على قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم (78) لسنة 2012، الذي حدد شروط المستندات الإلكترونية (قابلية الحفظ، الاسترجاع، وعدم التعديل). وفي عام 2025، أصدرت تعليمات رقم (1) لسنة 2025 لتسهيل تنفيذ القانون، وأطلق نظام التوقيع الإلكتروني الرسمي، مع تأكيد أنه خطوة استراتيجية نحو عراق رقمي آمن، مدعوماً بشركات التكنولوجيا المالية وتعزيز الأمن السيبراني.

3. البيانات المفتوحة والمشاركة الرقمية.

تتيح نشر المعلومات الحكومية بشكل منظم ومتاح للجمهور دون تمييز، مما يدعم المراقبة المدنية، والمساءلة، وبناء الثقة. وفق مؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام 2025 الصادر عن البنك الدولي، ويغطي 197 اقتصاداً ويُقيس أربعة محاور رئيسية (أنظمة الحكومة الأساسية، تقديم الخدمات العامة عبر الإنترنت، المشاركة الرقمية للمواطنين، وتكنولوجيا الحكومات).[2]

4. التقنيات الناشئة.

وهذه التقنيات هي: الذكاء الاصطناعي والبلوك شين، إذ يُساهم الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات الكبيرة واكتشاف التناقضات والمخالفات تلقائياً، بينما يوفر

---

[1] أسامة حمد الله خضير، ضياء منيف وجوار، التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام العراقية وأثره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة: بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية واسط. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 7، العدد 1، ص744

[2] GovTech Maturity Index (GTMI) 2025: Tracking Public Sector Digital Transformation Worldwide. World Bank.2025.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البلوك شين سجلات غير قابلة للتعديل أو التلاعب، مما يعزز النزاهة والشفافية في العمليات الإدارية. وهذه التقنيات تساعد عند تطبيقها انجاز معاملات إدارية متقدمة، خاصة مع الزخم الذي أحدثته جائحة كورونا والمبادرات الحكومة العراقية في التحول الرقمي، لتحسين الكفاءة ومكافحة الفساد.[1]

بهذه الآليات، يتحول التحول الرقمي إلى أداة عملية لتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة العراقية، رغم الحاجة المستمرة إلى تعزيز البنية التحتية، سد الفجوة الرقمية، وإكمال الإطار التشريعي الشامل لحماية البيانات والأمن السيبراني.

الفرع الثاني

التحديات والعقبات أمام تحقيق الشفافية عبر التحول الرقمي

يُعد مبدأ الشفافية في الإدارة العامة العراقية هدفاً استراتيجياً يتطلب دمجاً فعالاً للتقنيات الرقمية، إلا أن هذا الدمج يواجه تحديات بنيوية وتشغيلية متعددة تحول دون تحقيقه الكامل. ويعود ضعف التحول الرقمي في العراق إلى عوامل مترابطة تشمل محدودية الإرادة السياسية، ونقص الإطار القانوني، وسوء تدابير الأمن السيبراني، مع فجوات كبيرة في البنية التحتية والمهارات الرقمية، مما يعيق تعزيز الشفافية ويزيد من فرص الفساد. ويهدف هذا الفرع إلى تحليل هذه التحديات من منظورين رئيسيين: التحديات التقنية والبنيوية أولاً، والتحديات البشرية والثقافية ثانياً، مع التركيز على تأثيرها على مبدأ الشفافية في السياق العراقي. تشمل هذه التحديات جوانب متعددة، بدءاً من ضعف البنية التحتية الرقمية التي تعيق الوصول إلى الخدمات، مروراً بالتهديدات الأمنية التي تقلل من الثقة في النظم الرقمية، وصولاً إلى الفجوات التشريعية التي تمنع تنفيذ سياسات فعالة.

---

[1] علي صباح محمد، عبدالرحمن محمد عيسى، توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة (العراق أنموذجاً)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد3، 2024، ص 563

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: التحديات التقنية والبنيوية أمام التحول الرقمي.

تشكل التحديات التقنية والبنيوية العقبة الأكبر أمام تعزيز الشفافية من خلال التقنيات الرقمية، إذ تعتمد الشفافية على توافر بنية تحتية موثوقة تضمن الوصول الآمن والمتساوي إلى المعلومات. ويبرز ضعف البنية التحتية الرقمية كعامل رئيسي، إذ يعاني البلد من انخفاض تغطية الإنترنت عالي السرعة وانقطاع متكرر للكهرباء، مما يعيق تشغيل المنصات الرقمية مثل بوابة "أور" ويحد من إتاحة البيانات المفتوحة في الوقت الفعلي. ووفقاً لمؤشر نضج الحكومة الرقمية لعام 2025 الصادر عن البنك الدولي، يبين هذه الفجوات، خاصة في مجال البنية التحتية، إذ يصل معدل وصول الإنترنت إلى أقل من 70% في المناطق الريفية، مما يعزز الفجوة الرقمية ويمنع المشاركة المدنية المتساوية في مراقبة الإجراءات الإدارية. [1] هذه الفجوة الرقمية ليست مجرد مشكلة فنية، بل تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة الاجتماعية، إذ يحرم سكان المناطق النائية من الوصول إلى الخدمات الحكومية الرقمية، مما يقلل من الشفافية في توزيع الموارد العامة. فإن هذه الفجوات تؤثر على الفئات المهمشة، مثل النساء والأقليات، الذين يواجهون صعوبات إضافية في الوصول إلى المعلومات العامة. بالإضافة إلى ذلك، يُعد ضعف الأمن السيبراني تحدياً حاسماً، إذ يزيد من مخاطر تسرب البيانات أو التلاعب بها، مما يقوض الثقة في النظم الرقمية.

بالإضافة إلى ذلك، يبرز نقص الإطار التشريعي الشامل كعقبة، رغم وجود قوانين مثل قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012، إلا أن غياب قوانين محدثة لحماية البيانات الشخصية يعيق نشر البيانات المفتوحة دون مخاوف من انتهاك الخصوصية، مما يؤثر سلباً على مبدأ الشفافية السببية الذي يتطلب تبريراً واضحاً للقرارات الإدارية. هذا النقص التشريعي يعكس محدودية الإرادة السياسية، إذ أشارت مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء حسن الخطيب إلى أن التحدي الحقيقي ليس في البنية التحتية بل في العقلية الرافضة للشفافية.[2] ويُضاف إلى ذلك نقص التمويل والموارد، إذ يعتمد التحول الرقمي على

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم المشهد الرقمي للعراق، 2023، ص20

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء حسن الخطيب حول مستقبل التحول الرقمي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

استثمارات كبيرة في التقنيات الناشئة مثل الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين، لكن الميزانيات الحكومية المحدودة تحول دون ذلك. هذا النقص يؤدي إلى تأخير مشاريع مثل رقمنة السجلات الحكومية، مما يحافظ على الاعتماد على الأنظمة الورقية التي تفتح الباب للفساد. ويمكن القول إن التحديات التقنية والبنيوية تشكل حاجزاً مترابطاً، حيث يؤدي ضعف البنية التحتية إلى زيادة المخاطر الأمنية، والتي بدورها تقلل من الثقة في النظم الرقمية، مما يعيق الشفافية. ولتجاوز هذه العقبات، يجب على الحكومة العراقية الاستثمار في بناء شبكات إنترنت واسعة النطاق وتطوير قوانين حماية البيانات.

ثانياً: التحديات البشرية والثقافية أمام الشفافية الرقمية.

تتجاوز التحديات التقنية إلى الأبعاد البشرية والثقافية، التي تشكل عقبة أساسية في تبني التحول الرقمي لتعزيز الشفافية. أبرزها نقص المهارات الرقمية لدى الموظفين الحكوميين والمواطنين، حيث أظهرت دراسات أن أكثر من 60% من الكوادر الإدارية تفتقر إلى التدريب المتخصص في استخدام الأدوات الرقمية، مما يؤدي إلى مقاومة التغيير واستمرار الاعتماد على الإجراءات الورقية التقليدية، كما في حالة العديد من الدوائر الحكومية العراقية بعد جائحة كورونا. هذا النقص يعيق تطبيق مبادئ الشفافية، إذ يتطلب نشر البيانات المفتوحة كفاءات بشرية قادرة على إدارتها وتحليلها. كما أن ضعف المهارات الرقمية يعزز من الفجوة الرقمية بين الأجيال، و من جهة أخرى، تبرز مقاومة التغيير الثقافي كعامل رئيسي، خاصة في سياق البيروقراطية العراقية التقليدية، إذ يخشى البعض فقدان السيطرة على المعلومات أو كشف الممارسات غير الشفافة. هذه المقاومة تتجلى في رفض بعض التجار للدفع الإلكتروني خوفاً من الشفافية الضريبية.[1] كذلك، يعاني العراق من فجوة رقمية اجتماعية، إذ ان وصول الإنترنت في المناطق النائية يصل إلى أقل من 50%، مما يمنع فئات واسعة من المواطنين (مثل النساء والأشخاص ذوي الإعاقة) من المشاركة في عمليات التدقيق الرقمي، ويزيد من عدم المساواة في الوصول إلى المعلومات العامة. ويضاف إلى ذلك ضعف التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية، إذ يؤدي

[1] امنية باسم سعدي، الاطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الالكترونية أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، العدد 99، 2024، ص479

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التجزئة إلى عدم تكامل البيانات، مما يعيق تحقيق الشـــفافية الحقيقية التي تتطلب رؤية موحدة للعمليات الإدارية،[1] على ســـبيل المثال، عدم التنســـيق بين الوزارات يؤدي إلى تكرار البيانات وفقدانها[2]. وفي الختام، يظل تأثير هذه التحديات مزدوجاً؛ إذ تحول دون تحقيق الشـفافية الكاملة، لكنها في الوقت نفســه توفر فرصاً للتطوير من خلال استراتيجيات متكاملة تشمل تعزيز التدريب، وتحديث التشريعات، واستثمار في البنية التحتية، لتحويل التحول الرقمي إلى أداة فعالة للحوكمة الرشـيدة في العراق. كما أن دمج الذكاء الاصـــطناعي في مراقبة المعاملات يمكن أن يقلل من المقاومة الثقافية إذا تم دعمه من خلال توعية الموظفين والمواطنين على حد سواء.

الخاتمة

يُمثل التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية نقلة نوعية اســـتراتيجية نحو بناء دولة حديثة وفعالة، قادرة على مواجهة تحديات العصر الرقمي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. من خلال استعراض مفهوم التحول الرقمي وتطوره التاريخي في العراق، الذي بدأ بوادرًا محدودة بعد عام 2003 وتسارع بشكل ملحوظ منذ 2021 بإصدار تعليمات تسهيل تنفيذ قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012، يتضح أن هذه العملية ليست تقنية فحسب، بل تشمل أبعادًا تنظيمية وقانونية وثقافية شاملة, وقد خلصت الدراسة الى استنتاجات وتوصيات.

---

[1] ســـامر مؤيد عبد اللطيف، تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، مجلة زانكو للقانون والســـياســـة، العدد22 خاص، 2024، ص 647

[2] تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصـــادية والاجتماعية لغربي آســـيا (الإســـكوا)، 2025، قياس التحول إلى الحكومة الإلكترونية في العراق، ص2

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات:

- يُعد التحول الرقمي في الإدارة العامة العراقية عملية استراتيجية شاملة تجاوزت مرحلة البدايات التاريخية بعد عام 2003، وأصبحت أولوية وطنية مدعومة بإرادة سياسية قوية، خاصة في المدة 2021–2025، إذ ساهمت جائحة كورونا وإطلاق منصات مثل "أور" و"توقيعك" في تسريع الاعتماد على الخدمات الرقمية وتقليل الإجراءات الورقية.
- يساهم التحول الرقمي بشكل إيجابي في تعزيز مبدأ الشفافية من خلال آليات تقنية فعالة، مثل الحكومة الإلكترونية، والتوقيع الإلكتروني، والبيانات المفتوحة، والتقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي والبلوك تشين)، التي تقلل التدخل البشري، وتمكن التتبع الآلي، وتدعم نشر المعلومات بشكل مفتوح وقابل للتدقيق، مما يعزز المساءلة ويقلل فرص الفساد.
- يواجه التحول الرقمي تحديات مزدوجة؛ تقنية وبنيوية وهي: ضعف البنية التحتية، وانقطاع الكهرباء، والفجوة الرقمية في المناطق النائية، والتهديدات السيبرانية، وبشرية وثقافية وهي: (نقص المهارات الرقمية لدى الكوادر، ومقاومة التغيير بسبب الخشية من فقدان السيطرة، وضعف التنسيق المؤسسي)، مما يحد من تحقيق الشفافية الكاملة ويحافظ على بعض الممارسات التقليدية غير الشفافة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

- تعزيز الاستثمار في البنية التحتية الرقمية الوطنية، بما في ذلك توسيع تغطية الإنترنت عالي السرعة في المناطق الريفية والنائية، وتطوير مراكز بيانات آمنة، وتعزيز الأمن السيبراني من خلال شراكات دولية وبرامج تدريب متخصصة لمواجهة التهديدات المتزايدة.
- تطوير برامج تدريبية شاملة ومستمرة لرفع المهارات الرقمية لدى الموظفين الحكوميين والمواطنين، مع التركيز على الفئات المهمشة (النساء، الأشخاص ذوي الإعاقة، سكان المناطق النائية)، وإطلاق حملات توعية مجتمعية لتغيير الثقافة الإدارية وتقليل مقاومة التغيير.
- استكمال الإطار التشريعي الشامل من خلال إصدار قوانين حديثة لحماية البيانات الشخصية، وتعزيز نشر البيانات المفتوحة مع ضمانات الخصوصية، وتفعيل آليات الشفافية السببية في الأنظمة الرقمية لتبرير القرارات الإدارية.
- تعزيز التنسيق المؤسسي بين الجهات الحكومية من خلال إنشاء منصة مركزية موحدة لتبادل البيانات، ودمج التقنيات الناشئة (مثل الذكاء الاصطناعي لكشف المخالفات تلقائيًا) في عمليات التدقيق والمراقبة، مع تخصيص ميزانيات كافية ضمن الخطط الوطنية للتحول .
- إجراء دراسات ميدانية دورية لقياس تأثير التحول الرقمي على الشفافية والكفاءة الإدارية، وتبني نماذج مقارنة مع دول ناجحة إقليميًا، لاستلهام أفضل الممارسات وتكييفها مع السياق العراقي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

1. أحمد فاضل التميمي، الإطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد،2024.
2. أسامة حمد الله خضير، ضياء منيف وجوار، التحول الرقمي في مؤسسات القطاع العام العراقية وأثره في تعزيز أهداف التنمية المستدامة: بحث تطبيقي في المديرية العامة لتربية واسط. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، المجلد 7، العدد 1.
3. امنية باسم سعدي، الاطار الاستراتيجي للتحول الرقمي في العراق (الحكومة الالكترونية أنموذجا)، مجلة دراسات دولية، 99 العدد ،2024.
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم المشهد الرقمي في العراق، 2023.
5. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقييم المشهد الرقمي للعراق، 2023.
6. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مقابلة مع مستشار رئيس الوزراء حسن الخطيب حول مستقبل التحول الرقمي في العراق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
7. تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، 2025، قياس التحول إلى الحكومة الإلكترونية في العراق.
8. جريدة الوقائع العراقية، العدد 4826، 2025
9. حسين علي داود، "التحول الرقمي في العراق: خطوة نحو اقتصاد المعرفة"، مجلة المجلة، 2025.
10. خالد بن فهد، الحكومة الالكترونية تحديات واقعية وطموحات مستقبلية،
11. زينة مالك عريبي ، التحول الرقمي في العراق بين التحديات والفرص ما بعد وباء كورونا، مركز البيان للدراسات والتخطيط، العراق، 2024 .
12. سامر مؤيد عبد اللطيف، تحديات تطبيق الحكومة الالكترونية في العراق، مجلة زانكو للقانون والسياسة، العدد22 خاص، 2024.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13. صـهباء نزار كاظم، التوقيع الإلكتروني، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسـياسـية، مجلد 14 العدد 53، 2025.

14. عباس زبون عبيد العبودي، شرح أحكام قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012، دراسة مقارنة.

15. عبد الرحمن طالب شـرموط ، ومحمد، ياسـين سـعد، الحوكمة الإلكترونية في العراق رؤية في الحلول والآفاق المستقبلية، قضايا سياسية، جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، العراق، 2025

16. علي صباح محمد، عبدالرحمن محمد عيسى، توظيف التكنولوجيا الحديثة في مؤسسات الدولة (العراق أنموذجاً)، مجلة كلية دجلة الجامعة، المجلد 7، العدد3، 2024.

17. علي محمد حسـين، واقع وتحديات الحكومة الإلكترونية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، 2025.

18. علي مصـطفى، نحو التحول الرقمي في العراق، شـبكة الاقتصـاديين العراقيين، أوراق سـياسـات في المعلوماتية والتحول الرقمي، على الرابط الالكتروني :

19. عمار الحلفي، مرجع سابق

20. ليث عبد الرسـول، أثر التحول الرقمي على الإدارة العامة في العراق، مجلةHuman Nature Journal ، 2025.

21. المادة 38 من دستور العراق 2005

22. محمد عبد الرحمن الشـريف، الشـفافية في الحكومة الإلكترونية: دراسـة تحليلية لتجارب بعض الدول العربية، مجلة الدراسات الإدارية والمالية، جامعة بغداد، العدد 45، 2021.

23. محمد علي حسـين، دور التحول الرقمي في تطوير الجهاز الإداري العراقي، مجلةScholar Express ، 2025.

24. محمد مجيد الابراهيمي، شـرح قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية العراقي رقم 78 لسـنة 2012، العراق، 2017.

25. محمد مجيد الابراهيمي، مرجع سابق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

26. مركز البيانات الوطني، 2023؛ هيئة الإعلام والاتصالات، 2025.

27. نايف أحمد ضاحي الشمري، دور التشريعات العراقية في التحول نحو الرقمنة، جامعة الحسن الأول كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية مختبر البحث قانون الأعمال، المغرب، 2023.

28. نجلاء عبد حسن وعبد الرسول عبد الرضا، تطور موقف المشرع العراقي في قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية رقم 78 لسنة 2012.

29. هيئة الإعلام والاتصالات، دور وأهمية تطوير بنية تحتية النطاق العريض في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والرقمنة في العراق، 2025.

القوانين

1. الدستور العراقي 2005
2. قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012
3. تعليمات تسهيل قانون التوقيع الإلكتروني رقم 78 لسنة 2012

المراجع الاجنبية

1. Ricardo Matheus , Marijn Janssen .A Systematic Literature Study to Unravel Transparency Enabled by Open Government Data: The Window Theory. Public Performance & Management Review. 2019. P520
2. GovTech Maturity Index (GTMI) 2025: Tracking Public Sector Digital Transformation Worldwide. World Bank.2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الروابط الالكترونية

1. McKinsey & Company, What is digital transformation?, 2024 على الرابط الالكتروني https://www.mckinsey.com/featured-insights/mckinsey-explainers/what-is-digital-transformation
2. https://iraqieconomists.net/ar/2021/09/08/%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%81%D9%89-%D9%86%D8%AD%D9%88-
3. Christopher Brooks and Mark McCormack. Driving Digital Transformation in Higher Education. على الرابط الالكتروني: https://www.educause.edu/ecar/research-publications/driving-digital-transformation-in-higher-education/2020/defining-digital-transformation
4. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2023، ص 47-48. على الرابط الالكتروني: https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2023-06/undp_iq_digital_landscape_assessment_undp_ar.pdf
5. عمار الحلفي، استراتيجية البنك المركزي الثالثة منهجية جديدة للإصلاح المالي والمصرفي، موقع اقتصاد نيوز ،على الرابط الالكتروني https://economy-news.net/content.php?id=44513 :
6. أحمد الله إبراهيم، العراق يخطط لتعزيز الدفع الإلكتروني وتقليص المعاملات النقدية، موقع الشرق بيزنس على الرابط الالكتروني https://asharqbusiness.com/banks/93608: